



Distr.: General
17 February 2022
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة الخامسة عشرة

أبيدجان، كوت ديفوار، 9-20 أيار/مايو 2022

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

أطر السياسات والقضايا المواضيعية

التقرير النهائي للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

تقرير من الفريق العامل الحكومي الدولي

موجز

طُلب إلى الفريق العامل الحكومي الدولي (الفريق العامل) المعني بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن يقدم نتائج وتوصياته إلى الأطراف لتتخذ في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف. وشددت مناقشة الفريق العامل على الإمكانات المعروفة معرفة ناقصة للتدخلات الأرضية للتخفيف من آثار الجفاف ومخاطره ودوامات التدهور المتعاقبة بسبب تفاعلها مع القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية الأخرى. ويستلزم ذلك اتباع نهج شمولي لضمان وتمكين الإنجازات المتوخاة من جداول الأعمال العالمية المتبعة للتكيف مع أحداث تغير المناخ القسوى والتخفيف من حدتها، والحد من مخاطر الكوارث، والانتعاش الاقتصادي الأخضر، بما في ذلك بالنسبة للمجتمعات والنظم الإيكولوجية الأكثر قابلية للتضرر.

والنتائج والتوصيات الواردة في هذا التقرير ناتجة عن تقييم السياسات ومراجعة الخيارات من قبل الفريق العامل للفترة 2020-2021. واستندت هذه التقارير إلى المساهمات الواردة من الأطراف؛ والردود على اتصال الأمانة باللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة؛ فضلاً عن سلسلة من المناقشات التي جرت عبر الإنترنت بين أعضاء الفريق. وتشمل الخيارات المنظور فيها تعزيزاً مقترحاً للترتيبات المؤسسية الحالية في إطار اتفاقية مكافحة التصحر من أجل تحسين تمكين العمل والتعلم من أجل التصدي للمخاطر والآثار النظامية المتزايدة للجفاف. وبموجب طريقة العمل المتبعة، قد تتطلب مواصلة توضيح نطاق وأهمية الاقتراح المتعلق باتفاق أو بروتوكول جديد أو إجراء نظمي آخر أعمق وشامل لعدة قطاعات فترة سنتين أخرى على الأقل لالتهام. وفي الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، يمكن للفريق العامل أن يوصي بمجموعة مكونة من ثماني خطوات فورية إلى الأمام لصياغة مقررات الأطراف وإجراءاتها.



المحتويات

الصفحة

3موجز تنفيذي	
4مقدمة	أولاً -
7التقييم والاستعراض	ثانياً -
17النظر في الخيارات	ثالثاً -
17النتائج الرئيسية وتوافق الآراء	رابعاً -
20توصيات مقدمة إلى الأطراف لتبنت فيها خلال الفترة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف	خامساً -
		المرفق
23Consideration of Pathways	

موجز تنفيذي

1- إن التحويل الفعال لمخاطر الجفاف أمر بالغ الأهمية لموازنة الآثار المترابطة لحالات الجفاف وتفاعلاتها مع المشاكل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الأخرى، بما في ذلك الفقر والتهديدات المستمرة لصحة السكان والنظم الإيكولوجية. وقد أوضح كل من التقرير الخاص بشأن الجفاف الصادر عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث⁽¹⁾ والتقرير الخاص بشأن تغير المناخ والأراضي الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ⁽²⁾ فرص التدخلات الأرضية للتخفيف من مخاطر الجفاف وآثاره على المجتمعات المحلية والقطاعات والنظم الإيكولوجية الضعيفة. وينبغي أن يكون ذلك عنصراً أساسياً في انتعاش أخضر عالمي⁽³⁾.

2- وأنشئ الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بموجب المقرر 23/م أ-14. ومن المقرر أن تتمثل اختصاصاته في تقييم واستعراض أطر السياسات والتنفيذ والتنسيق المؤسسي القائمة، بما في ذلك الشراكات المتعلقة بالتأهب للجفاف والتصدي له. وهدفه هو النظر في الخيارات لاتخاذ تدابير على صعيد السياسة العامة والدعوة والتنفيذ على جميع المستويات للتصدي للجفاف بفعالية بموجب الاتفاقية، في سياق نهج شامل ومتكامل أوسع نطاقاً إزاء الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على التحمل. وطُلب إلى الفريق العامل أن يعرض استنتاجاته وتوصياته على الأطراف لتتخذ فيها في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، وطُلب إلى الأمانة أن تواصل تقديم التقارير عن تنفيذ المقرر في الدورات المقبلة لمؤتمر الأطراف.

3- ويعرض هذا التقرير التوليقي نتائج عمل الفريق العامل، بما في ذلك لمحة عامة عن تقييم الفريق العامل واستعراضه للخيارات. وهو يستند إلى المساهمات الواردة من الأطراف؛ والاتصال الداعم الذي أجرته الأمانة مع اللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الأخرى ذات الصلة؛ والنتائج والتوصيات المستمدة من المناقشات بين أعضاء الفريق. وتشمل الخيارات التي يُنظر فيها تعزيزاً مقترحاً للترتيبات المؤسسية الحالية بموجب اتفاقية مكافحة التصحر لدعم مزيد من الجهود العالمية المتضافرة للتصدي للمخاطر والآثار النظامية المترابطة لحالات الجفاف من خلال اتفاق أو بروتوكول جديد أو إجراء نظمي آخر أعمق وشامل لعدة قطاعات. وعلى الرغم من وجود اتفاق واسع داخل الفريق العامل على ضرورة إجراء تعزيز طموح وسريع للتدابير في إطار الترتيب المؤسسي الحالي، فإنه لم يكن هناك أي توافق في الآراء بشأن هذه التدابير، ولكن يوصى بإجراء مزيد من المناقشات بعد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

4- ومن الواضح أن إعداد الترتيبات الجديدة لتوجيه عمل اتفاقية مكافحة التصحر بشأن الجفاف في شكل مشروع سيستغرق فترة سنتين أخرى على الأقل، ومن المرجح جداً أن يستغرق الأمر وقتاً أطول بكثير لمتابعة أي خيار ملزم قانوناً. وفي غضون ذلك، تود أطراف كثيرة أن ترى تحليلاً أكثر وضوحاً لفعالية الإطار القائم، بما في ذلك توضيح أي ثغرات، لمرافقة أي مقترحات من هذا القبيل. ويتطلب هذا التحقيق المستمر في الفعالية عملاً توضيحياً مفاهيمياً وعملياً كبيراً للجمع بين النظم المتاحة وتعزيزها من

(1) <<https://www.undrr.org/publication/gar-special-report-drought-2021#:~:text=The%20GAR%20Special%20Report%20on,and%20ecosystems%20health%20and%20wellbeing>>

(2) <<https://www.ipcc.ch/srccl/>>.

(3) <<https://www.gov.uk/government/publications/g7-finance-ministers-meeting-june-2021-communicue/g7-finance-ministers-and-central-bank-governors-communicue>>

أجل رصد آثار مخاطر الجفاف وآثاره على الناس والاقتصادات والنظم الإيكولوجية وتقييم فعالية الإجراءات المتخذة بموجب اتفاقية مكافحة التصحر.

5- ووجهت مناقشات الفريق العامل الانتباه إلى إمكانات التدخلات الأرضية المعروفة معرفة ناقصة للتخفيف من آثار الجفاف ومخاطره ودوامات التدهور المتعاقبة بسبب تفاعلها مع القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية الأخرى. ويستلزم ذلك اتباع نهج كلي لضمان وتمكين الإنجازات المتوخاة من جداول الأعمال العالمية المتبعة للتكيف مع أحداث تغير المناخ القصوى والتخفيف من حدتها، والحد من مخاطر الكوارث، والانتعاش الاقتصادي الأخضر، بما في ذلك بالنسبة للمجتمعات والنظم الإيكولوجية الأكثر قابلية للتضرر.

6- وتؤكد النتائج الرئيسية للفريق العامل ما يلي: '1' وجود تحسينات جارية في إطار الترتيبات القائمة؛ '2' وجود نهج شمولي إزاء الشراكات الناشئة من خلال عمل الفريق العامل نظراً لنهجه في وضع جداول أعمال مترابطة للتنمية المستدامة، الذي يراعي التغيرات الجارية التي تؤثر على الأراضي والظروف المناخية على السواء؛ '3' مواصلة مناقشة الحاجة إلى أي ترتيبات جديدة محتملة لاتفاقية مكافحة التصحر، وشكلها المحتمل، من أجل توفير القيادة لجدول أعمالها العالمي المترابط بشأن الأراضي والجفاف؛ '4' زيادة الاعتراف بحاجة اتفاقية مكافحة التصحر والفرص المتاحة لها لتحويل مخاطر الجفاف من خلال نهجها القائم على أسس جيدة إزاء الأراضي باعتبارها الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه التقدم فيما يخص أهداف وخطط أعمال إنمائية عالمية أخرى، فضلاً عن أهدافها وخطط أعمالها. ويجب أن يستتبع التغلب على آثار الجفاف السلبية الناجمة عن التغيرات في المناخ وفي استخدام الأراضي على حد سواء عملية تعلم مستمرة ومتكيفة على جميع المستويات، بما في ذلك القيادة على الصعيد العالمي والممارسات الجيدة لتمكين المطابقة الميدانية للبيانات.

أولاً - مقدمة

7- إن التحويل الفعال لمخاطر الجفاف أمر بالغ الأهمية لموازنة الآثار المتزايدة لحالات الجفاف وتفاعلاتها مع المشاكل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الأخرى، بما في ذلك الفقر والتحديات المستمرة لصحة السكان والنظم الإيكولوجية. وقد أوضح كل من التقرير الخاص بشأن الجفاف الصادر عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث⁽⁴⁾ والتقرير الخاص بشأن تغير المناخ والأراضي الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ⁽⁵⁾ فرص التدخلات الأرضية للتخفيف من مخاطر الجفاف وآثاره على المجتمعات المحلية والقطاعات والنظم الإيكولوجية القابلة للتضرر. وينبغي أن يكون ذلك عنصراً أساسياً في انتعاش أخضر عالمي⁽⁶⁾.

8- ويشكل الجفاف تهديداً عالمياً يؤثر على المناطق والاقتصادات المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وقد تطورت الاستجابات الجماعية للجفاف على مدى آلاف السنين، مما مكن المجتمعات والحضارات من الازدهار من خلال التخفيف من الآثار المحلية على الناس والموارد وتحويل الاقتصادات.

(4) <<https://www.undrr.org/publication/gar-special-report-drought-2021#:~:text=The%20GAR%20Special%20Report%20on,and%20ecosystems%20health%20and%20wellbeing/>>

(5) <<https://www.ipcc.ch/srccl/>>

(6) <<https://www.gov.uk/government/publications/g7-finance-ministers-meeting-june-2021-communicue/g7-finance-ministers-and-central-bank-governors-communicue>>

ولكن لما كانت المضاعفات النظامية الجديدة في كثير من الأحيان تتسبب في تعاقب آثار يمكن تجنبها من حالات الجفاف والتدهور المحلية داخل الحدود وعبرها، فإن الجميع يتعرض لضربات تزداد شدة كل مرة⁽⁷⁾. وينبغي للمجتمعات ألا تقبل بأن يتأثر الناس والكوكب لهذه الدرجة بخطر نعرف جزئياً على الأقل كيف نتجنبه ونكافحه. ويجب أن تكون آثار الجفاف التي يمكن تجنبها والتي تصيب أكثر أعضائنا قابلية للتضرر علامة إنذار في نظام الحكم العالمي.

9- وفي كثير من الحالات، لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 دون التصدي بشكل استباقي لحالات الجفاف باعتبارها تهديداً خطيراً للتقدم في العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 1 (الفقر)، والهدف 2 (الجوع)، والهدف 3 (الصحة)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 6 (المياه)، والهدف 9 (الصناعة والبنى التحتية)، والهدف 10 (عدم المساواة)، والهدف 11 (المدن)، والهدف 12 (الإنتاج والاستهلاك)، والهدف 13 (تغير المناخ)، والهدف 15 (الحياة على البر)، والهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات) والهدف 17 (الشراكات).

10- ويمكن أن يحول إعطاء الأولوية على نحو أكثر اتساقاً للنهج الاستباقي في التعامل مع الجفاف على مستوى السياسات العالمية دون حدوث الآثار التي يمكن تجنبها، كما يمكن أن يقلل من الضرر وأن يحول عمليات الانتعاش⁽⁸⁾. وينطوي ذلك على معالجة الدوافع النظامية للتعرض للجفاف وقابلية التضرر منه وآثاره ومخاطره العامة. وليست الدوافع ناتجة عن المناخ فحسب، بل إنها تتطوي أيضاً على آثار الناس على بعضهم البعض وعلى كوكب الأرض، فضلاً عن العمليات الجماعية اللازمة لتمكين الاحترام المتبادل والإدارة المتبادلة لهذه الدوافع على جميع المستويات. والعديد من الصعوبات التي يتعين مواجهتها هي مشاكل يمكن حلها أنشأتها مجتمعاتنا، وبالتالي يمكن لهذه المجتمعات إصلاحها والوقاية منها. ويجب أن يتم ذلك عن طريق إعادة ربط الصلات المقطوعة التي تسمح للجفاف بتصعيد المخاطر الأخرى في نظامنا العالمي.

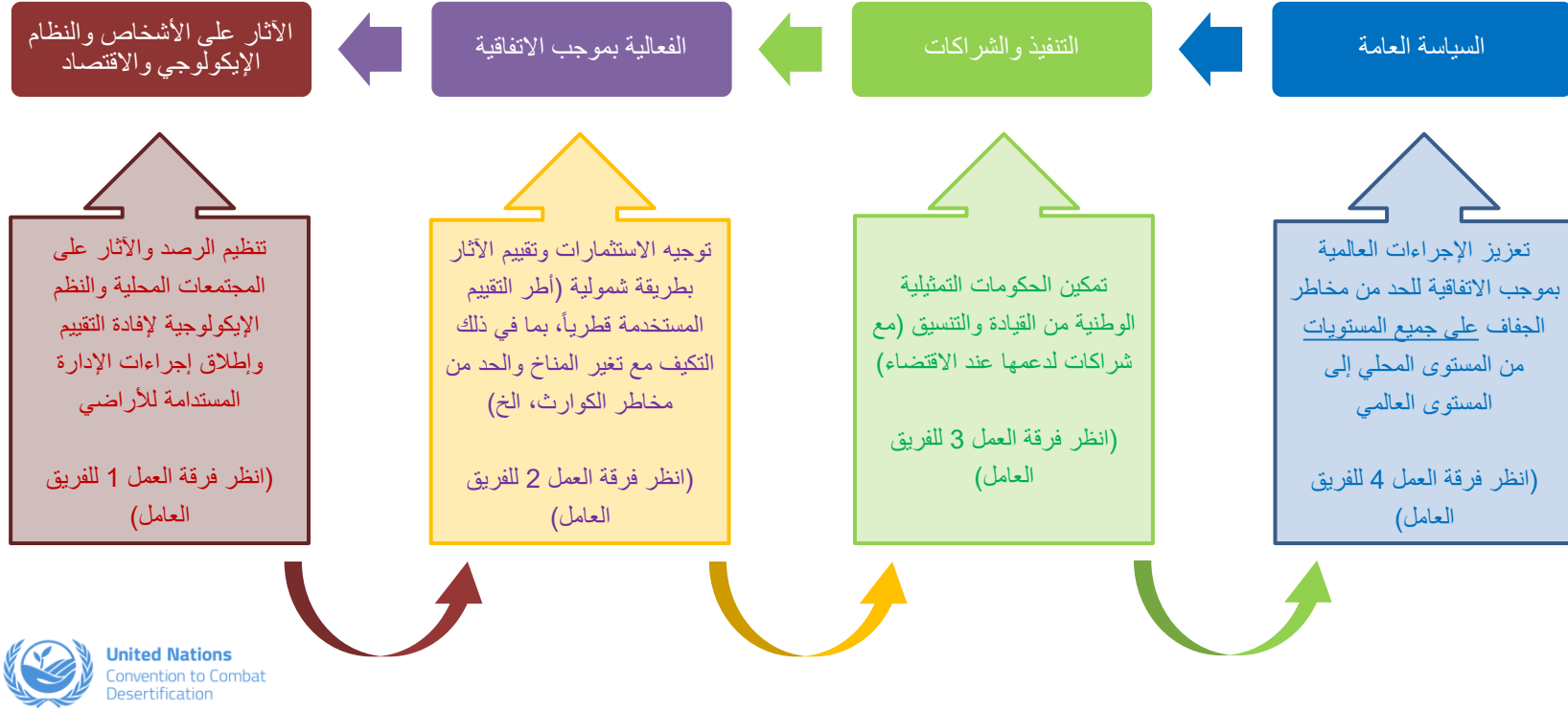
11- وينبغي أن يحصل العديد من مجتمعاتنا المحلية الأكثر تعرضاً للضرر على مزيد من الاعتراف بمدى نجاحها بالفعل في التعامل مع مخاطر الجفاف. ولا تزال مجتمعات محلية أخرى معرضة ومتأثرة بشكل متكرر تتطلب اهتماماً إضافياً في منبع المخاطر وقبل حدوثها. ويمكن زيادة النجاحات التدريجية والجزئية وسد الثغرات بشكل أسرع من خلال نهج سياسي عالمي أكثر استباقية.

12- وأنشأ المقرر 23/م أ-14 فريقاً عاملاً حكومياً دولياً معنياً بوضع تدابير سياساتية وتنفيذية فعالة للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. وتتمثل اختصاصات الفريق العامل في تقييم واستعراض أطر السياسات والتنفيذ والتنسيق المؤسسي القائمة، بما في ذلك الشراكات، بشأن التأهب للجفاف والتصدي له، والنظر في الخيارات المتعلقة بتدابير السياسات والدعوة والتنفيذ الملائمة على جميع المستويات من أجل التصدي للجفاف بفعالية بموجب الاتفاقية، في سياق نهج كلي ومتكامل أوسع إزاء الحد من مخاطر الكوارث وتحسين قدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على التحمل (الشكل 1).

(7) <<https://www.undrr.org/publication/gar-special-report-drought-2021#:~:text=The%20GAR%20Special%20Report%20on,and%20ecosystems%20and%20wellbeing>>

(8) راجع الرقعة 3 من برنامج الإدارة المتكاملة للجفاف "المنتجات المعرفية".

نظرة عامة على العناصر والروابط الرئيسية المأخوذة في الاعتبار في اختصاصات الفريق العامل الحكومي الدولي وتقييمه واستعراضه



13- وقدمت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر الدعم للفريق العامل، وجمعت مساهمات من الأطراف، فضلاً عن معلومات عن السياسات والمبادرات ذات الصلة التي نفذت من خلال الشراكات الدولية⁽⁹⁾. وتواصل الأمين التنفيذي والموظفون أيضاً مع المنظمات الإقليمية المعنية، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية، لإبلاغها بإنشاء الفريق العامل، ودعوا هذه المنظمات إلى التعاون لتعزيز التنسيق الإقليمي دعماً لمناقشات الفريق العامل. وتواصلت الأمانة أيضاً مع اتفاقات بيئية أخرى متعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.

14- وركز تقييم الفريق العامل ونظيره في الخيارات في بداية الأمر على أربعة جوانب أو مواضيع عامة للإدارة المتكاملة للجفاف، بما في ذلك السياسات والحوكمة؛ والموارد والحوافز؛ وقابلية التضاريس والتقييم؛ ونظم رصد الجفاف والإنذار المبكر (المبينة في الشكل 1). وكما ورد بالتفصيل في تقرير مؤقت قدم إلى الدورة التاسعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية⁽¹⁰⁾، فقد تم تحديد هذه الجوانب لتعكس الركائز الثلاث القائمة للإدارة المتكاملة للجفاف⁽¹¹⁾. وناقش الفريق العامل النتائج والتوصيات المتعلقة بكل موضوع من هذه المواضيع خلال الاجتماعين اللذين عُقدَا في 30 حزيران/يونيه و1 تموز/يوليه 2021. وقد أُبلغ عنها بشكل منفصل⁽¹²⁾. وعقب اختتام عمل الفريق المواضيعي هذا، وجه الفريق العامل اهتمامه إلى استعراض للخيارات في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، ناقش الفريق العامل الخيارات والنتائج والتوصيات الممكنة لمؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة المعروضة في هذا التقرير.

15- ويعرض هذا التقرير التوليقي مناقشة النتائج وتوصيات الفريق العامل إلى الأطراف لتتظر فيها تحضيراً للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف. وبعد موجز للتقييم (في الفرع الثاني)، وخيارات لينظر فيها مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر (في الفرع الثالث)، تُعرض النتائج الناشئة (في الفرع الرابع). وتلي هذه التوصيات توصيات بشأن النهج الشمولي الجاري مع اتفاقيات وعمليات أخرى (في الفرع الخامس). ولمزيد من المعلومات عن خلفية الفريق العامل، واستكشاف أعمق للخيارات والمعلومات الأساسية الأخرى، يرجى الرجوع إلى الورقة الزرقاء المصاحبة قيد الإعداد (ستتشر على صفحة الفريق العامل المعني بمكافحة التصحر في الموقع الشبكي للاتفاقية).

ثانياً - التقييم والاستعراض

16- شمل تقييم واستعراض أطر السياسات والتنفيذ والتنسيق المؤسسي القائمة، بما في ذلك الشراكات، بشأن التأهب للجفاف والتصدي له، المساهمات التي قدمتها الأطراف والجهات صاحبة المصلحة في الاتفاقية، فضلاً عن نتائج دراسة استقصائية أجرتها الأمانة بناءً على طلب أعضاء الفريق، واستعراض للسياسات التي جمعتها الأمانة⁽¹³⁾. واسترشد كذلك بالمبادرات الموازية بشأن الجفاف التي

(9) <<https://www.unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2021-11/stocktaking%20policies%20final-final.pdf>>

(10) إحالة إلى الرابط التالي: <https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2021-01/ICCD_CRIC%2819%29_4-2015665E.pdf>

(11) من بين الركائز الثلاث للإدارة المتكاملة للجفاف التي يرد وصفها في التقرير المؤقت (انظر المرجع السابق)، تم التركيز بشكل أكبر على الركيزة 3 ذات المنحى العملي للتخفيف من مخاطر الجفاف والتأهب والتصدي لها من خلال التنفيذ الفعال للسياسات والشراكات. وقد أنشئت فرقتا عمل لمعالجة هذه الركيزة، في حين حُصص فريق واحد لكل من الركيزتين الأخريين للإدارة المتكاملة للجفاف (الرصد والإنذار المبكر وتقييم قابلية التضاريس).

(12) <<https://www.unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2021-07/10th%20IWG%20meeting%20report.pdf>>

(13) <<https://www.unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2021-11/stocktaking%20policies%20final-final.pdf>>

قدمتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ومسار اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن الأحداث البيئية الظهور، بما في ذلك تدهور الأراضي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن المنتجات المعرفية لبرنامج الإدارة المتكاملة للجفاف بشأن التخفيف من مخاطر الجفاف والتأهب والتصدي لها، وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة⁽¹⁴⁾.

17- وكان الغرض من التقييم هو إثراء النظر في الخيارات المتاحة للتصدي للجفاف بمزيد من الفعالية بموجب الاتفاقية. ويتمشى ذلك مع الشاغل الرئيسي لاتفاقية مكافحة التصحر، التي تجمع الأطراف في الإدراك المشترك المعرب عنه في الديباجة، وهو أنه على الرغم من الجهود المبذولة في الماضي، فإن التقدم المحرز في مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف لم يحقق التوقعات وأن هناك حاجة إلى نهج جديد وأكثر فعالية على جميع المستويات في إطار التنمية المستدامة. واقترن ذلك بالاعتراف بأهمية أن تُوفَّر للبلدان النامية المتأثرة، وخاصة في أفريقيا، وسائل فعالة تشمل، في جملة أمور، موارد مالية كبيرة، بما في ذلك تمويل جديد وإضافي، والوصول إلى التكنولوجيات، التي سيصعب عليها من دونها أن تنفذ التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية تنفيذاً كاملاً. وكان أيضاً قائماً على الاعتقاد بأن استراتيجيات مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف ستكون فعالة إلى أقصى حد إن قامت على مراقبة منهجية سليمة ومعارف علمية دقيقة، وإذا ما أُعيد تقييمها باستمرار لتحسين فعاليتها.

18- ووفقاً للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁽¹⁵⁾، فإن الفعالية هي مدى تحقيق أهداف التدخل، أو مدى توقع تحقيقها، مع مراعاة أهميتها النسبية. ولذلك يمكن تحديد فعالية سياسات الاتفاقية وتنفيذها وشراكاتها في التصدي للجفاف بالنسبة لأهدافها، ولا سيما الهدف الاستراتيجي 3، المعروض في الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 على النحو التالي:

- الهدف الاستراتيجي 3: تخفيف آثار الجفاف والتكيف معها وإدارتها من أجل تحسين القدرة على التحمل لدى المجموعات السكانية والنظم الإيكولوجية القابلة للتضرر؛
- الأثر المتوقع 3-1: الحد من قابلية تضرر النظم الإيكولوجية بالجفاف، بسبل منها ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه؛
- الأثر المتوقع 3-2: زيادة قدرة المجتمعات المحلية على التحمل في حالات الجفاف.

19- وهذا الهدف يختلف بشكل ملحوظ عن الأهداف المتمثلة في الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة على نطاق أوسع، وهي أهداف يتم السعي إلى تحقيقها من خلال عمليات سياسية عالمية أخرى ذات صلة، كما يكمل تلك الأهداف ويسهم في تحقيقها بشكل كبير.

1- الثغرات في السياسات الفعالة

20- ركز تقييم الفريق العامل للسياسات حتى الآن، في المقام الأول، على تجميع واستعراض المعلومات المتعلقة بمستوى السياسات الوطنية، تمشياً مع تركيز مبادرة الاتفاقية بشأن الجفاف عند هذا المستوى. وتقوم كل من الخطط الوطنية للجفاف التي نشرتها الأطراف وأُتيحت على موقع اتفاقية مكافحة التصحر على الإنترنت بفحص النظم القائمة للإنذار المبكر بالجفاف والتأهب والتصدي له⁽¹⁶⁾. وبالإضافة إلى هذه الخطط، حددت الأطراف، بدعم من الأمانة، سياسات وأطر تخطيط وممارسات أو نظم تصدي أخرى ذات

(14) انظر <<https://www.droughtmanagement.info/find/library/>>.

(15) <<https://www.oecd.org/dac/evaluation/2754804.pdf>>، الصفحة 20.

(16) <<https://knowledge.unced.int/drought-toolbox/page/drought-planning>>.

صلة تتصدى للجفاف ومتاحة في جميع الأطراف الـ 197 في اتفاقية مكافحة التصحر ولها جميعاً⁽¹⁷⁾. وواصل الفريق تحليلها ومناقشتها في متابعته للمعلومات والتعليقات المقدمة في مساهمات الأطراف. وتشمل التقييمات المحددة للسياسات الوطنية ذات الصلة، فيما تشمل، خطأً لمعالجة مخاطر الجفاف فيما يتعلق بتغير المناخ⁽¹⁸⁾، والتخطيط للحد من مخاطر الكوارث، والتخطيط للتنمية المستدامة في إطار خطة عام 2030، وما إلى ذلك. وبعض هذه السياسات والخطط قطاعي، مثل الخطط والسياسات المتعلقة بالمياه والزراعة. ويتعلق بعضها الآخر بموضوعات أوسع نطاقاً مثل التنمية الاقتصادية والهجرة والأمن. ومن المقرر أن توفر الأمانة منصة تفاعلية في مجموعة أدوات مكافحة الجفاف حتى يتسنى للأطراف التحقق من المعلومات المتعلقة بسياساتها ذات الصلة وتحديثها أو الرجوع إلى تلك المستخدمة في بلدان أخرى.

21- وتُستكمل السياسات التي تتصدى لمخاطر الجفاف على الصعيد الوطني بالإطارين العالمي والإقليمي والإجراءات المتعلقة بالحد من الكوارث والمخاطر والاتفاقيات المماثلة وغيرها من البرامج والعمليات العالمية. وينبغي أن تكون المحافل دون الوطنية والمحلية للسياسات جزءاً لا يتجزأ وصريحاً من الحوار الوطني بشأن السياسات وعمليات تخصيص الميزانية، لا سيما عندما تكون هناك بعض المناطق التي ترتفع فيها مستويات قابلية التضرر من الجفاف. وتشمل بعض أطر التخطيط الوطنية الحالية التخطيط على المستوى المحلي وتشير إليه، ولكن لا يتم في معظم الأحيان تجميع خطط المستوى المحلي ولا يمكن للفريق العامل الوصول إليها (ملاحظة: قد لا تحتاج البلدان الصغيرة إلى التمييز بين المستويين الوطني ودون الوطني). ولذلك، لا يمكن النظر فيها بصورة منهجية في استعراض الفريق العامل كما لا يمكن تقييمها حتى الآن بسبب ضيق الوقت وقلة الموارد اللازمة لتحديد مكانها واستعراضها⁽¹⁹⁾.

22- وفي حين قام الفريق العامل بتقييم واستعراض إطار السياسات العالمية الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر وتنفيذها، فقد حدد أيضاً مزيداً من العمل الذي لا يزال مطلوباً لتقييم فعاليتها تقيماً كاملاً⁽²⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية كبيرة لاستعراض أطر السياسات العالمية الأخرى ذات الصلة بالتفصيل، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذها وآثارها على مخاطر الجفاف وآثاره. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن الفريق العامل حدد عدداً من الأطر الهامة العاملة على المستوى دون الإقليمي (مثلاً في منطقة البحر الكاريبي)، فإنه لم يتمكن من استعراضها بالتفصيل بسبب القيود المفروضة على القدرات. وستكون هناك حاجة إلى عقد اجتماعات إقليمية تشمل جداول أعمال مكرسة وتخصيص الوقت وترتيبات تيسيرية معدة ومدعومة بشكل جيد لتجميع أطر السياسات من جميع المناطق ومواصلة تحليلها بصورة منهجية، ولتمكين الأطراف من المشاركة في استعراضها، ربما على مدى سلسلة من الدورات المتتالية.

(17) <<https://www.unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2021-11/stocktaking%20policies%20final-final.pdf>>

(18) كما هو الحال في خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً وغيرها من البلاغات الوطنية.

(19) توجد بعض معايير الممارسة لتخطيط الحد من الكوارث والمخاطر على المستوى المحلي، كما تتوفر بعض التوجيهات للتخطيط على المستوى المحلي من أجل تخطيط التكيف مع تغير المناخ، ولكن ليس بعد للإدارة الذكية للأراضي في مواجهة الجفاف. وقد لا يكون من الضروري دائماً وضع خطط منفصلة على المستوى المحلي لكل منها في جميع الحالات، ولكن قد يكون من الممكن تعميم النظر في مخاطر الجفاف في جميع هذه الحالات وفي التخطيط الإنمائي على المستوى المحلي. وقد لا تكون لدى بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية خطط محددة على المستوى المحلي/المجتمعي، ولكن قد لا تكون لديها بالأحرى خطة وطنية واحدة بسبب العمل بالفعل على نطاقات أصغر.

(20) انظر الفروع التالية التي تناقش النظم قيد التطوير لرصد الآثار اللازمة لتحديد الفعالية.

-2 الثغرات في التنفيذ والشراكات

23- قام الفريق العامل بتحليل موجز للموارد والحوافز اللازمة لإدارة مخاطر الجفاف وحدد التحديات التي تواجه تمويل التأهب للجفاف والحاجة الماسة إلى إشراك القطاع الخاص (بما في ذلك صغار المزارعين) إلى جانب المصادر العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، حسب الظروف القطرية. وحددت الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر مجموعة من آليات التمويل المبتكرة لتقاسم المخاطر عند التصدي للجفاف، مثل السندات والتمويل البالغ الصغر ومنتجات التأمين، على سبيل المثال لا الحصر. ويمكن إدراج كل ذلك ضمن قائمة من خيارات التمويل التي ينبغي أن تكون الحكومات الوطنية على علم بها لدى صياغة سياساتها وخططها وبرامجها التنفيذية الوطنية المتعلقة بالجفاف.

24- والعمل مع القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية لأننا بحاجة إلى مشاركته لتوليد الدخل وتقاسم المخاطر. وعلاوة على ذلك، فإن لديه بالفعل في غالب الأحيان حافزاً واضحاً، أي حالة تجارية، للاستثمار في بناء القدرة على تحمل الجفاف وإدارة آثاره ومخاطره بشكل استباقي. وسبب ذلك هو أن الجفاف، بالنسبة للعديد من الصناعات، يمكن أن يؤثر على أساسها الثلاثي. وينبغي للحكومات ووكالات القطاع العام أن تستفيد من نفوذها في هذا المجال لإشراك القطاع الخاص. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تصبح الاستثمارات العامة اللازمة لإنشاء وصيانة الخدمات والمؤسسات ونظم الرصد اللازمة في المناطق المعرضة للجفاف مكتفية ذاتياً من خلال إنشاء وصيانة قاعدة فعالة للضرائب والدخل العام⁽²¹⁾. وينبغي أيضاً دعم إمكانية الحصول على الموارد غير المالية، مثل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، التي قد تكون ضرورية لاستخدام الموارد المالية على نحو فعال ومستدام. ويمكن أن يُستخدم نهج نظرية التغيير لرسم خريطة وتتبع الخطوات نحو تحقيق هذا الهدف ويمكن أن يحيل هذا النهج إلى أي استراتيجيات وطنية قائمة بالفعل.

25- ولم يقدّم الفريق العامل بتحليل للتدفقات المالية الداعمة لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر أو من خلال أطر سياساتية أخرى⁽²²⁾. وهناك عدد من التحليلات المتاحة بشأن حجم الأموال الموجهة إلى عملية التصدي لحالات الجفاف من خلال صناديق التكيف مقابل الاستجابة الإنسانية. فعلى سبيل المثال، وردت في تقرير الكوارث في العالم لعام 2020 مقارنة بين التدفقات الدولية لتمويل الحد من الكوارث والمخاطر وتمويل التكيف لعام 2018⁽²³⁾. وكان تمويل التكيف أكبر من تمويل الحد من الكوارث والمخاطر، غير أن كليهما معاً لا يزالان أقل بكثير من الاحتياجات المقدرة لمعالجة حالات الجفاف والمشاكل المرتبطة بها.

26- ولا تفصل هذه التقييمات الجفاف عن المخاطر الأخرى، كما أنها لا تراعي بالكامل الاستثمارات في الإدارة المستدامة للأراضي والمياه - التي إما يأتي معظمها من القطاع الخاص و/أو تحفز مثل هذه الاستثمارات في المستقبل من خلال تشجيع وتأمين نمو القطاع الخاص. وفي بعض الأحيان، يقصد بهذه الاستثمارات الحد من مخاطر الجفاف وآثاره باعتباره أحد الآثار العديدة التي يمكن تحقيقها من خلال تدخلات إدارة الأراضي، التي تشمل الري أو عزل الكربون في التربة المحفوظة أو زراعة الأشجار. وكثيراً

(21) في بعض البلدان، قد يكون هذا الأمر موجوداً بالفعل أو يمكن إنشاؤه بسرعة نسبية، مثلاً بإضفاء طابع رسمي على العناصر غير الرسمية للاقتصادات الرعوية القائمة وكذلك من خلال الفرص الاقتصادية الخضراء الجديدة المبتكرة التي تتيحها التكنولوجيات التي تعمل بالطاقة الشمسية، بين حلول أخرى. وفي بعض الحالات، قد يستغرق تحقيق هدف إنشاء اقتصادات ناجحة وقتاً طويلاً لمجموعة من الأسباب. ولم يكن الفريق العامل قادراً بعد على إجراء استعراض كامل لاقتصاديات مخاطر الجفاف في جميع السياقات.

(22) مذكرة منهجية يُستشهد بها في الإبلاغ عن الهدف الاستراتيجي 5 لاتفاقية مكافحة التصحر التي تهدف إلى تعبئة قدر كبير وإضافي من الموارد المالية وغير المالية لدعم تنفيذ الاتفاقية عن طريق إقامة شراكات فعالة على الصعيدين العالمي والوطني. وقد نُشر مشروع نسخة من هذه الوثيقة لكي يستعرضه النظراء. والنسخة النهائية التي تتضمن ردود فعل الأطراف متاحة في الموقع الشبكي التالي: https://www.unccd.int/sites/default/files/inline-files/Methodological_Note_<Strategic%20Objective%205_clean%20-%20Final.pdf>

(23) <https://www.ifrc.org/media/8968>.

ما يكون هناك نقص في الاستثمار في الرصد المنهجي لمراقبة هذه الاستثمارات، وقد تكون هناك مخاطر بأن يكون لهذه الاستثمارات أثر سلبي على مخاطر الجفاف، مثلاً بزيادة استخراج مياه الري و/أو سوء التطبيق و/أو التحريج غير الملائم.

27- وناقش الفريق العامل مواصلة استكشاف حالات الأعمال التجارية لزيادة الاستثمار في التدابير الاستباقية للتأهب للجفاف على مختلف المستويات، بما في ذلك الإجراءات الأرضية. وخلص الفريق العامل إلى أن المناقشة لا ينبغي أن تكون حول التمويل في حد ذاته، بل ينبغي أن ترتبط مباشرة بالمناقشات المتعلقة بالاحتياجات من التمويل لمنع مخاطر الجفاف وآثاره والتغلب عليها بفعالية. وينبغي أن يشمل ذلك النظر في الأموال التي تؤثر على البلدان الأطراف، ولا سيما أقل البلدان نمواً، التي تحتاج إلى وضع نظم ومؤسسات عامة وعمليات حوكمة فعالة لتقييم وإدارة مخاطر وآثار الجفاف.

3- الثغرات في تقييمات الاحتياجات لتحسين إعلام صانعي القرار

28- قامت الأمانة بجمع معلومات عن استخدام تقييمات قابلية الضرر والأثر وطبيعة الاحتياجات والنقاط ذات الأولوية التي تكشف عنها هذه التقييمات لتعزيز القدرة على تحمل الجفاف، وذلك من خلال دراسة استقصائية لجهات التنسيق الوطنية وقام الفريق العامل بتحليلها. وأبرز ذلك الفرص المتاحة لتعزيز القدرات على الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني⁽²⁴⁾ من أجل استخدام التقييمات العالمية لمخاطر الجفاف على نحو أفضل. وينبغي لهذه القدرات أن تمكن القيادات المحلية والوطنية من التخطيط للتأهب للجفاف والاستثمار والإجراءات وأن توائمها⁽²⁵⁾. وحدد أيضاً تقييم الضعف والقدرة على التحمل كجزء من التكيف مع تغير المناخ وتخطيط الحد من مخاطر الكوارث. وتتعلق الثغرات الرئيسية بالقدرات والعمليات البشرية والمؤسسية اللازمة لبنائها تدريجياً في أشد المناطق تضرراً. ومن المهم أيضاً بناء القدرات في مناطق أخرى وعلى الصعيد العالمي حتى يتمكن صانعو القرار والمؤسسات على الصعيد العالمي من الاستجابة على نحو أكثر فعالية للاحتياجات في أشد المناطق تضرراً.

29- وأبرزت عملية التقييم كذلك نطاق الرسم والتفعيل الكامل لروابط اتفاقية مكافحة التصحر وأوجه التكامل بينها وبين التقييمات الجارية الأخرى للضعف والمخاطر الناشئة نتيجة العلاقات المعقدة التي تربط الأراضي والجفاف بأخطار وعمليات متعددة مثل تغير المناخ وتدهور الأراضي. ويتابع ذلك، على سبيل المثال، التقرير الخاص بشأن تغير المناخ والأراضي الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الذي حدد إدارة الأراضي كحل فعال من حيث التكلفة يحافظ على الموائل والتنوع البيولوجي وبوالبع الكربون، ويمكن مسارات التنمية المنخفضة الانبعاثات، ويمنع أو يخفف الكثير من التكاليف المتزايدة للتكيف مع الظواهر المناخية القصوى مثل الجفاف. وإذا لم تعالج هذه المخاطر والعمليات بشكل استباقي، في البلدان المتضررة على وجه الخصوص، فإن من المتوقع أن تكون لها مجتمعة آثار سلبية كبيرة طويلة الأجل على الإنتاجية الزراعية وسبل العيش والأمن الغذائي. وعندما يقترن ذلك بنقص خيارات كسب الرزق، فإنه يمكن أن يؤدي إلى هجرة جماعية كاستراتيجية للتكيف. ومن ناحية أخرى، كما هو مبين أعلاه، فإن الانتقاء الصحيح لخيارات إدارة الأراضي والمياه ومزيجها أمر هام لتحسين الآثار (الجانبية) الإيجابية وتجنب الآثار (الجانبية) السلبية.

30- وستبدأ الأطراف في الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي 3 خلال عملية الإبلاغ بموجب اتفاقية مكافحة التصحر في عام 2022، واستخدام إطار المؤشرات والرصد المعتمد في المقرر 11/م-14، واتباع التوجيهات الواردة في "إرشادات الممارسات الجيدة للإبلاغ الوطني عن الهدف

(24) يشمل ذلك المستوى المحلي.

(25) يعني ذلك تخصيص موارد الميزانية، ضمن أمور أخرى.

الاستراتيجي 3 من اتفاقية مكافحة التصحر"، الصادرة في أيلول/سبتمبر 2021⁽²⁶⁾. ويوفر ذلك أساساً لتقييم عالمي لمخاطر الجفاف وحلول الإدارة المستدامة للأراضي من خلال تحديد النظم الإيكولوجية والمجتمعات المعرضة للجفاف أولاً. ومتابعة لهذه الخطوة الأولى الهامة الجارية بالفعل حالياً، ستظل هناك حاجة إلى دعم إضافي في العديد من البلدان لتقييم آثار الجفاف على هذه النظم الإيكولوجية والمجتمعات والطرق التي يمكن بها إما تخفيف هذه الآثار أو زيادة تقاومها من جراء السياسات والممارسات الجارية تنفيذها. وينبغي أن توضح عملية الإبلاغ نظريات مسارات التغيير والتأثير التي ستمكن التقييم المزمع وإعادة التقييم المستمر من تحسين الفعالية.

31- وبعد هذه الجولة الأولى من الإبلاغ عن آثار الجفاف، سيتم وضع بعض المعلومات المرجعية. وستجري بعد ذلك جولة ثانية من جمع البيانات والإبلاغ عنها بعد أربع سنوات، في عام 2026. وعند هذه النقطة، ومن خلال أخذ الآثار (الجانبية) لسياسات وممارسات أخرى غير متصلة بالجفاف بشكل صريح في الاعتبار، ينبغي أن تكون اتفاقية مكافحة التصحر في وضع أفضل لتقييم فعالية إجراءاتها بشأن الجفاف باستخدام رصد منهجي سليم ومعرفة علمية دقيقة - كما كان متوقفاً عندما أنشئت الاتفاقية لأول مرة⁽²⁷⁾. وفي غضون ذلك، يمكن للتقييمات الوسيطة التي لا تتطوي على معلومات مثالية أن توفر بالفعل رؤى ودروساً مستفادة تشد الحاجة إليها لمساعدة العملية على المضي قدماً.

32- وينبغي الاستفادة من أوجه التكامل مع العمل الجاري لتتبع تكاليف الكوارث في إطار سيندائي وأهداف التنمية المستدامة وتكاليف التكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي توقع حلول أرضية لخفض هذه التكاليف كميّاً. وتُقدّم ابتكارات منهجية مفيدة من خلال المبادرات الجارية التي تتناول اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، واقتصاديات تدهور الأراضي، وإنشاء نظم وطنية مسؤولة عن رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك خدمات الإمداد بالمياه وتخزينها وتنظيمها. وتتص الغاية 6-4-2 من أهداف التنمية المستدامة على نظام عالمي ونهج علمي مقبول لمراعاة احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية ومتطلبات النظم الإيكولوجية فيما يتعلق بالرصد الوطني لتوافر المياه سنوياً على مستوى مستجمعات المياه وأحواض الصرف.

33- وتتطلب خصوصية تحدي الجفاف والنطاق الكامل للمحركات والعمليات الأخرى المعنية (التي لا تحركها جميعاً الآثار المناخية) قدراً إضافياً كبيراً من الاهتمام والقيادة من اتفاقية مكافحة التصحر، بالبناء على أهداف التنمية المستدامة وأطر المؤشرات الأخرى، والقيام بذلك بطريقة يتم بها بناء القدرات تدريجياً دون خلق أعباء إضافية لا يمكن السيطرة عليها. وتتيح العمليات دون الإقليمية والإقليمية التي تنتبأ حالياً بمخاطر الجفاف وآثاره في مناطق مثل الجنوب الأفريقي وآسيا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي مندييات ذات أهمية حاسمة لجمع الأفرقة الوطنية معاً لأغراض التعلم وبناء قدرات التقييم.

34- والعمليات العالمية التي تستخدم حالياً المؤشرات ذات الصلة المتاحة وتبني القدرات اللازمة للتقييم تشمل العمليات الناشئة من خلال أطر النتائج الاستراتيجية لصندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف. وقد وضعت هذه العمليات مؤشرات أساسية قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي لتتبع الاستثمارات الناجحة في التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك الآثار على توافر المياه وتوليد الدخل لدعم سبل العيش الهشة. وعلى الرغم من أن الاتفاقية تعتمد على عمل صناديق المناخ، فإنه سيكون من المهم أن تستعرض وتتظر في أي تعديلات ضرورية في ضوء التأطير الأوضح والمباشر والفوري لعمل الاتفاقية وأهدافها التي تعالج الجفاف بصورة شاملة، بدلاً من التركيز فقط على الجوانب التي تعزى إلى تغير المناخ، لأن صناديق المناخ صُممت عمداً للقيام بذلك.

(26) <<https://www.unccd.int/news-events/unccd-unveils-new-guidance-land-degradation-and-drought-reporting>>

(27) على سبيل المثال، الحوافز الضارة والإعانات، وما إلى ذلك.

4- الثغرات في رصد آثار الجفاف وفعالية النهج الاستباقي

35- حدد الفريق العامل نقاط الضعف في النظم الحالية للإنذار المبكر بالجفاف لأنها، في أكثر المناطق تضرراً، لا تؤدي بفعالية إلى اتخاذ إجراءات استباقية في وقت مبكر بما فيه الكفاية قبل بداية الجفاف لإحداث الفرق الذي يمكن أن تحدثه من خلال إنشاء "حلقات مثمرة" للتأهب وبناء القدرة على التحمل. وهي لا تلاحظ الآثار المباشرة وغير المباشرة للجفاف على المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية والاقتصادات، ولا تحدد التعرض أو الضعف أو المخاطر المرتبطة بمختلف أنواع أخطار الجفاف (الشكل 2 والجدول). وبدون تحسين، لا يمكن لهذه النظم أن تفيد بفعالية في عمليات تقييم مدى الضعف والاحتياجات لاتخاذ إجراءات مبكرة لإدارة الأراضي والمياه قصد الحد من مخاطر الجفاف. وهي كذلك لا تستطيع أن تفيد في تقييم وتحسين فعالية الإجراءات الإدارية المتخذة بطريقة تدريجية، كما ينبغي أن يكون بإمكانها أن تفعل.

36- ومن المهم الاعتراف بأن نظم الإنذار المبكر وحدها، كما يتم تصورها وتشغيلها في الوقت الحاضر، لا تكفي لتلبية الاحتياجات وتتبع الديناميات التي تتطلب الاهتمام. وتشمل هذه الاختلالات الهيدرولوجية ومتطلبات النظم التي تتأثر باستخدام الأراضي والتغيرات الديمغرافية، بما في ذلك الطلب المتزايد والمتغير على المياه خلال فترات الجفاف وغير الجفاف على حد سواء. غير أن هناك حاجة إلى العمل مع النظم الوطنية القائمة لرصد الجفاف وتحسينها تدريجياً باستخدام نظام الإنذار المبكر الموجود والمتاح كقاعدة ومعيار للمضي قدماً.

الشكل 2

ملخص تحليل فجوة التقييم المقدرة للنظم الحالية لرصد مخاطر الجفاف وآثاره ومحفزات العمل على جميع المستويات

أنواع الجفاف وآثاره	عالمياً	إقليمياً	وطنياً	محلياً
المتعلقة بالأرصدة الجوية				
الزراعية				
الهيدرولوجية				
الايكولوجية				
الاقتصادية				
الاجتماعية - الاقتصادية (النظر في عدم المساواة)				
المؤسسية (الخطط والقدرات)				

المفتاح (28)

نظم المراقبة المتاحة الملائمة نسبياً للغرض/الفعالة نسبياً لإفادة الإجراءات القصيرة الأجل مع أنها لا تزال بحاجة إلى تحسين مستمر	
التحديات المتبقية/الفعالة جزئياً في إفادة الإجراءات على مدى أطر زمنية مختلفة	
النظم المتاحة التي لا تفي بالغرض/غير الفعالة نسبياً في إفادة الإجراءات اللازمة للحد بشكل استباقي من مخاطر الجفاف	

(28) إن تخصيص الترميز اللوني نسبي - أي أن النظم الحالية لرصد آثار الطقس بعيدة كل البعد عن الكمال، ولكنها أكثر فعالية نسبياً من النظم المتاحة لرصد الآثار على توافر المياه وغيرها من النظم التي تعتبر حاسمة بشكل خاص للتخفيف من تعرض المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية والمخاطر والآثار المرتبطة بالجفاف.

37- وفي بعض البلدان، تكمن المشكلة في نقص البيانات المتعلقة بظروف السكان والنظم الإيكولوجية المعرضة للضرر. وفي بلدان أخرى، توجد بيانات ومعارف محلية كثيرة ولكنها لا تجمع بصورة منهجية. وفي الحالات التي تجمع فيها، غالباً ما لا تزال العقبات تحول دون تدفق المعلومات واستخدامها لاتخاذ إجراءات وقائية، بما في ذلك الإدارة المستدامة للأراضي كنهج استباقي للحد من مخاطر الجفاف. وفي أفضل السيناريوهات، يمكن أن تشمل الإجراءات المبكرة التي يتم اتخاذها من خلال نظم الإنذار المبكر أنشطة استشرافية مركزة على الأغذية والمياه لفترة تتراوح بين 6 أشهر و12 شهراً. ولكن، لإفادة الإدارة المستدامة للأراضي وحفظها ورصدها، ثمة حاجة أيضاً إلى أطر زمنية أطول (أفاق زمنية قدرها سنة و5 سنوات و10 سنوات).

38- وكلفت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة بدعم تطوير قدرات الرصد اللازمة في البلدان المتضررة لمعالجة هذه المشاكل. وتؤدي اتفاقية مكافحة التصحر دوراً هاماً في دعوتها بصفة مراقب لعملياتها، بما في ذلك بعض الأطراف المنخرطة بدرجة أو بأخرى في العمليات العلمية الحالية بشأن الجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. ويتيح ذلك استمرار مناقشة ومواءمة جهود بناء القدرات. ولا بد من بذل مزيد من هذه الجهود لتحفيز الوكالات على رصد إجراءات بناء القدرات. ويمكن أن تساعد زيادة التفاعل فيما بين الدورات مع تجارب الأطراف وتحدياتها والاستخدام الأفضل لتقنيات الاستقصاء كما استكشفتها الفريق العامل على ضمان بقاء النهج العلمي للاتفاقية إزاء الجفاف موجهاً نحو التطبيقات العملية. وينبغي أن يضمن تحقيق التوازن بين زيادة التعلم والانطلاق من تجارب الأطراف بقاء العملية مفيدة للأطراف.

5- الاستخدام المعزز للموارد والقدرات المتاحة

39- وافقت الأطراف في استراتيجية اتفاقية مكافحة التصحر بالفعل على الاستخدام المعزز للموارد والقدرات المتاحة لتحسين رصد آثار الجفاف على السكان والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية والاقتصادات. وهناك توافق واضح في الآراء بين جميع أعضاء الفريق بشأن الفجوة والفرصة المتاحة للأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر للاتفاق وتحقيق تحسن في تصميم واستخدامات نظم الإنذار المبكر على السواء من أجل زيادة تمكين النهج الاستباقي إزاء مخاطر الجفاف. وهناك ثروة من الخبرات التقنية ونظم الرصد المتعلقة بالأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى المتاحة في بعض البلدان. ويمكن تقاسمها بشكل أكثر منهجية وإتاحتها للأحرار الذين لا يزالون بحاجة إلى نظم محسنة لرصد وتحليل وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى تمكين الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بشكل أكثر فعالية من أجل تخفيف مخاطر الجفاف (في بعض الأحيان بأطر زمنية قدرها سنة و5 سنوات و10 سنوات)، إلى جانب إجراءات أقصر أجلاً بأطر زمنية مسبقة تتراوح بين 6 أشهر و12 شهراً. وقد قدم الفريق العامل تعليقات على الاحتياجات المستمرة من التوجيه التقني إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لتواصل النظر فيها وتتخذ الإجراءات الممكنة، رهنأ بتوافر الوقت والموارد.

40- ويمكن لاتفاقية مكافحة التصحر أن تتعلم من تجربة مجتمع تغير المناخ الذي حدد أولاً أهدافاً سياسية لخفض الانبعاثات وزيادة عزل الكربون، ثم عمل بعد ذلك على التصدي للتحديات المنهجية المرتبطة بذلك. وإذا كانت لدى الأطراف الثقة لاعتماد هدف لتخفيض عدد المجتمعات المحلية التي تبعد أياماً عن يوم الصفر، فإنها يمكن أن تكون قادرة على قياس هذا الهدف وإظهار التقدم المحرز نحو تحقيقه من خلال الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة في توافر المياه والغذاء والطاقة وسبل العيش البديلة. وسيكون ذلك هدفاً متحركاً وغير مؤكد يستغرق تحديده وقتاً. وفي البداية، سيكون لدى البلدان حتماً معايير مختلفة للحد الأدنى المقبول لعدد الأيام بعيداً عن يوم الصفر الذي تعيشه مجتمعاتها المحلية حالياً. وهناك بعض المجتمعات المحلية في بعض البلدان تعيش يوم الصفر أو قريباً جداً منه على أساس منتظم. ويمكن توقع تقديم دعم إضافي لها في إطار الاستراتيجيات الوطنية للتغلب على مخاطر الجفاف في هذه المناطق. ويمكن أن تكون بعض المبادئ التوجيهية التي تنظم النظر في هذا الأمر من خلال عملية اتفاقية مكافحة التصحر بناءة.

جدول

تحديد الخيارات المتاحة على جميع المستويات لتحسين إدارة الجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر استناداً إلى تقييم واستعراض الفريق العامل الحكومي الدولي استناداً إلى تقييم واستعراض الفريق العامل اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2021

الموضوع/المستوى	عالمياً	إقليمياً	وطنياً	محلياً
الموضوع 1: نظم الرصد والإنذار المبكر	الرصد العالمي الدوري لمخاطر الجفاف والتعرض له وآثاره على الأراضي والنظم الإيكولوجية المائية والمجتمعات المحلية والاقتصادات (لا يقتصر الأمر على رصد المخاطر الوشيكة بل توفير تحذيرات من الاحتياجات إلى تدابير استباقية وتقييمات للأثر).	النظر عند الاقتضاء في نظم الإنذار المبكر الإقليمية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظم الوطنية والنظم العابرة للحدود. والبرامج الإقليمية/دون الإقليمية للتعاون وتبادل المعارف وتعزيز القدرات لتحسين التقييم والرصد وبواعث الإنذارات/الإجراءات المبكرة الأكثر استباقية.	الرصد المنتظم لمخاطر الجفاف والتعرض له وآثاره على الأراضي والمياه والنظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية والاقتصادات (ليس فقط آثار الأرصاد الجوية - انظر الشكل 2) وتحسين استخدامها لدفع صانعي السياسات إلى اتخاذ القرارات.	الملاحظات والمعارف المنهجية من هذا المستوى في النظم الوطنية لرصد الجفاف عن طريق إشراك نظم رصد فعالة وتفاعلاتها عبر المستويات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.
الموضوع 2: تقييم قابلية التضرر والأثر	تحسين تنسيق واستخدام الوكالات العالمية، مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأغذية العالمي لتبادل وتنسيق البيانات والمعلومات المتعلقة بمخاطر الجفاف من أجل تقييم تكلفة العمل مقابل النقص، وتخفيف حدة الجفاف مقابل الاستجابة للكوارث، والمنتديات الاقتصادية العابرة للمنطقة، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة العشرين لتقييم المخاطر والقدرات المالية، بما يشمل التجارة والتنقل الصحي وجوانب أخرى من مخاطر الاقتصاد العالمي وانتعاشه ويربط بينها.	استخدام أفضل للندوات دون الإقليمية لبناء قدرات التقييم والاتصال بالتعاون الاقتصادي الإقليمي لاتخاذ القرارات والإجراءات المشتركة، بما في ذلك إدارة الموارد والمخاطر عبر الحدود.	ترجمة قابلية التضرر/آثار الجفاف على الناس والنظم الإيكولوجية إلى مصطلحات مالية واقتصادية ومحاسبة اقتصادية وطنية لتشجيع صناع القرار على أخذ مخاطر الجفاف في الاعتبار في عملية صنع السياسات (القطاعية).	تعزيز عمليات التقييم الوطنية لتكون أكثر حساسية لاحتياجات المجتمعات المحلية الضعيفة وإمكاناتها (وشاملة لهم) من خلال إدراج ملاحظاتها وخياراتها بشكل منهجي في التقييم والتخطيط والدعم.

الموضوع/المستوى	عالمياً	إقليمياً	وطنياً	محلياً
الموضوع 3: الموارد والحوافز	الاستخدام الفعال لآليات التمويل العالمية المحفزة للحدث على اتخاذ إجراءات لمعالجة الأسباب البشرية المباشرة للتعرض للجفاف وقابلية التضرر منه وتحويلها من خلال إعادة توجيه القدرات وإعادة الإدارة المستدامة للأراضي.	تحديد العائدات المالية والاقتصادية من استخدام أدوات التمويل التقليدية وأدوات التمويل المبتكرة، مثل منتجات التأمين والسندات والتمويل البالغ الصغر وصناديق الجفاف؛ وتوافر واستخدام هذه الأدوات على نحو كاف في سياق إقليمي.	عرض حالات الأعمال التجارية وإزالة المخاطر بالنسبة للجهات الفاعلة الخاصة والمصارف الإنمائية لضمان استثمارات وطنية كافية في التأهب للجفاف، مثلاً من خلال صناديق الجفاف الوطنية، وخطط التأمين المدعومة من الحكومة، والحصول على الأموال الإقليمية و/أو العالمية لحالات الطوارئ المتعلقة بالجفاف.	حوافز كافية للمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص للاستثمار في تدابير التخفيف من مخاطر الجفاف والاستجابة له.
الموضوع 4: السياسة والحوكمة	زيادة خصوصية الصياغة والأهداف والأطر الزمنية والعمليات والمسؤوليات القطرية في التزام عالمي محدث ومتجدد بتحسين الإدارة الاستباقية للجفاف والحد من آثار الجفاف.	تعزيز بناء القدرات والشبكات والمراكز التعاونية القائمة على المستوى الإقليمي والمتصلة بالمؤسسات على المستوى العالمي.	إقامة صلات عبر مختلف مستويات الحوكمة وضمن المستويات لإدارة الجفاف وإدماج إدارة الجفاف في نظم التخطيط وتخصيص الميزانية والتمويل. وكذلك التوجيه حول زيادة الاستثمارات في إدارة المياه، وإنشاء أنظمة رصد، وأي إجراء آخر يمكن تحريكه وتنظيمه من هذا المستوى.	الاعتراف بالقدرات المحلية لأصحاب المصلحة والإدارات والهياكل الأساسية، وما إلى ذلك، وتعزيزها بصورة منهجية باعتبارها عاملاً أساسياً في التخفيف من مخاطر الجفاف. وإدماج مساءلة صنع القرار على المستوى المحلي في نظم الحوكمة الوطنية.

ثالثاً - النظر في الخيارات

41- نظر الفريق العامل، تمشياً مع اختصاصاته، في الخيارات المتاحة لاتخاذ التدابير المناسبة على صعيد السياسة العامة والدعوة والتنفيذ على جميع المستويات للتصدي للجفاف بفعالية في إطار الاتفاقية، في سياق نهج شامل ومتكامل أوسع نطاقاً إزاء الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على التحمل. وقدّمت في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف مجموعة إرشادية من الخيارات المطلوبة المتاحة⁽²⁹⁾. وقدّمت أفكار أولية بشأن بعض هذه الخيارات في التقرير المؤقت للفريق العامل في الدورة 19 للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية⁽³⁰⁾ وفي الفرع السابق من هذا التقرير بشأن المناقشة الجارية حول عملية التقييم والاستعراض (الجدول أعلاه).

42- وبحث الفريق (انظر المرفق) ترسيماً خطياً لأربعة مسارات محتملة مرتبطة بالتجمعات الواسعة من الخيارات على مختلف المستويات (كما هو الحال في الجدول أعلاه: المستويات الوطنية - الإقليمية - العالمية، والتوليفات الشاملة لهذه المسارات). ولاحظ الفريق، أثناء وضع توصياته في صيغتها النهائية، ضرورة زيادة توضيح وصياغة الخيارات المطروحة للنظر فيها، ولا سيما أي اقتراح من بعض أعضاء الفريق العامل أو الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر لإنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة للاتفاقية، مثل مقرر لمؤتمر الأطراف أو إعلان سياسي أو بروتوكول أو اتفاق لتكملة الترتيبات المؤسسية القائمة.

43- وشدد أعضاء الفريق أيضاً على ضرورة إعادة النظر في تقييم السياسات والتنفيذ وأطر التنسيق المؤسسي من أجل تقديم تبرير إضافي لخيار التعزيز المؤسسي المقترح. واقترح الأعضاء أن يقدم هذا التبرير في شكل تحليل للفجوات في إعادة مقبلة. وسيطلب الأمر القيام ببعض الأعمال الإضافية الكبيرة من أجل إجراء تحليل كامل للتقييم المجمع للسياسات الوطنية، ومواصلة متابعة المسائل المتعلقة بالتنفيذ والتنسيق المؤسسي. وينبغي لهذا التحليل عندئذ أن يكون موصولاً بوضع خيار سياساتي و/أو اقتراح مؤسسي عالمي جديد وأن يدعم ذلك. وفي ضوء ما سبق، فإن تجميع تقييم السياسات الوطنية يمثل خطوة أولى هامة، وهي الآن قائمة.

44- وعقب هذه الجولة الأولى من تقييم الخيارات والنظر فيها من جانب الفريق العامل، أصبح لدى الأطراف الآن أساس أقوى بكثير للعمل من أجل النظر في الترتيبات والتغيرات الحالية مما كان متاحاً من ذي قبل. وعلاوة على ذلك، ستمكن الأطراف من تحديث واستكمال قاعدة بيانات السياسات ذات الصلة التي تتصدى لمخاطر الجفاف وأثاره من خلال منصة إلكترونية للوصلات البيئية في مجموعة أدوات مكافحة الجفاف.

رابعاً - النتائج الرئيسية وتوافق الآراء

45- بعد النظر في الخيارات المعروضة في شكل مسار على مستويات مختلفة (انظر المرفق)، وجد أعضاء الفريق أن هناك مجالاً لثلاثة أنواع من التوصيات التي يتعين تقديمها:

(29) انظر <https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2019-07/ICCD_COP%2814%29_16-1910485E.pdf>

(30) <https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2021-07/ICCD_CRIC%2819%29_6-2105845E.pdf>

(أ) توصيات لاستعراض وتحسين فعالية الترتيبات القائمة على جميع المستويات في إطار اتفاقية مكافحة التصحر (بناءً على التقييم الذي أُجري حتى الآن)؛

(ب) توصيات لتسريع النهج الشامل بالتنسيق مع عمليات السياسات العالمية الأخرى وفي الشراكات المتعددة المقابلة لتخفيف الآثار السلبية للجفاف على جميع المستويات وعبر قطاعات متعددة؛

(ج) توصيات لتعزيز جدول أعمال اتفاقية مكافحة التصحر بشأن الجفاف من خلال استكمال نص الاتفاقية والإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030⁽³¹⁾ بترتيبات مؤسسية إضافية (قرارات وتعديلات وبروتوكولات واتفاقات وما إلى ذلك) تعرض بمزيد من الاتساق أهدافاً وإجراءات أكثر تحديداً يتعين اتخاذها بما يتماشى مع الهدف الاستراتيجي 3.

46- والنقطتان الأوليان غير مثيرتين للجدل نسبياً ومقبولتان على نطاق واسع بين أعضاء الفريق العامل. ولكن هناك مجموعة من الآراء المختلفة بشأن النقطة الثالثة. فقد يرى البعض أن بروتوكولاً أو اتفاقاً بشأن الجفاف من المرجح أن يساعد من خلال إبراز اتفاقية مكافحة التصحر على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والتسبب في زيادة الاعتراف بعملها بين مجتمع واضعي السياسات والممارسين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بتحديات الجفاف على نطاق أوسع. ووفقاً لهذا الرأي، ليست القرارات أو الإعلانات عموماً قوية بما يكفي لحشد مستوى الدعم الذي تحتاجه اتفاقية مكافحة التصحر، والذي يتم إنشاؤه لاتفاقيات ريو الأخرى من خلال إدخال هذه الترتيبات المؤسسية الإضافية التي تكمل النص الأساسي للاتفاقية.

47- ومن ناحية أخرى، هناك أيضاً شواغل لدى الفريق بشأن جملة أمور منها القيمة المضافة الحقيقية لأي بروتوكول أو اتفاق بالمقارنة مع أحكام اتفاقية مكافحة التصحر المفصلة بالفعل، والموارد الكبيرة والوقت اللازم للتفاوض بشأن هذا الصك، وما إلى ذلك. ورغم أن العملية العلمية لاتفاقية مكافحة التصحر آخذة في التغيير، فإنه ما زال هناك عمل كبير يتعين إنجازه لتنفيذ عملية التعلم العملي التي يقصد بها توفير تقييم الإجراءات الفعالة للحد من مخاطر الجفاف وآثاره. وهناك تساؤلات عما إذا كان يتعين أن تثبت اتفاقية مكافحة التصحر فعاليتها أولاً قبل أن تحظى بنفس الاعتبار الذي تحظى به الاتفاقيات المماثلة. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف لها، بدون هذا الدعم، أن تضع المراقبة المنهجية السليمة والمعارف العلمية الدقيقة التي تحتاجها لإعادة تقييم الإجراءات وتحسين فعاليتها باستمرار⁽³²⁾.

48- وخلال السنة المقبلة، يمكن لاتفاقية مكافحة التصحر، بترتيبات إضافية أو بدونها، أن تقدم إرشادات تمكن الأطراف من الاستفادة من الفرص العالمية الناشئة لتحديث النظم التريبية لرصد وتقييم آثار الجفاف على المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية. ويمكن لهذه الأخيرة أن تبدأ تقييم ما حدث على مدى العقد الماضي من تسارع لمخاطر الجفاف وآثاره. وقد يكون من الممكن أيضاً عندئذ إسقاط التغييرات المتوقعة على المستقبل، ووضع تقديرات لفعالية مختلف السياسات وترتيبات التنفيذ والشراكات. ولكن، يجب أن تظل سرعة منحنيات التعلم المتوقعة معتدلة لتحقيق التوازن مع الهدف المتمثل في عدم ترك أحد

(31) <https://www.unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2018-08/cop21add1_SF_EN.pdf>

(32) وفيما يتعلق بهذه المسائل، هناك بعض العناصر المغيرة لقواعد اللعبة التي تظهر من خلال البيانات والمؤشرات التي أصبحت متاحة بفضل عملية أهداف التنمية المستدامة، وبشكل أعم بفضل تكنولوجيات الاستشعار عن بعد الناشئة، وتكنولوجيات نظم المعلومات الجغرافية، والتكنولوجيات المتنقلة، والاستخدامات المبتكرة الناشئة باستمرار من هذه التكنولوجيات لتعزيز الحوكمة والشفافية اللتين تساعدان على تحقيق أهداف اتفاقية مكافحة التصحر. وقد بدأ استخدام هذه التكنولوجيات بالفعل إلى حد ما في بعض المجالات.

خلف الركب. وعلى أية حال، يمكن أن تصاحب مرحلة مثيرة من بناء الثقة والاكتشاف تقارير خط الأساس لعام 2022 التي تقدمها الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر عن آثار الجفاف وآثار التنفيذ.

49- وترد في الفرع التالي توصيات حظيت بتوافق الآراء. وقد أدى عدم وضوح ولاية الفريق العامل ليوصي بالنظر في أي خيار محدد للاتفاق، والآراء المتباينة للأطراف - المعرب عنها في أحدث مؤتمرات الأطراف - إلى عرقلة المناقشات بشأن الخيارات المتاحة لإمكانية زيادة توضيح سياسة عالمية أكثر اتساقاً وقوة بشأن الجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. وعلى الرغم من هذه الصعوبة، فقد ظهر عدد من العناصر التي يمكن أن تسهم في هذا الاتساق والقوة بشكل متكرر في مناقشات الفريق العامل.

50- ويبدو أن ما يلي آخذ في الظهور على النحو المتفق عليه عموماً:

(أ) أولاً، يستحق الجفاف اهتماماً سياسياً متجدداً على الصعيد العالمي، وينبغي اتخاذ إجراءات معززة على جميع المستويات. ويؤيد بعض أعضاء الفريق العامل أيضاً وضع إطار عالمي جديد للسياسات العامة للتصدي للجفاف يمكن أن يكمل الإطار القائم في إطار اتفاقية مكافحة التصحر باتباع نهج يمكن أن يكون أكثر شمولاً ولا يحتاج إلى فصل البلدان المتقدمة النمو عن البلدان المتضررة، ولا إلى حصر تركيزه في البلدان التي لديها أكثر المناخات جفافاً - لأن جميع البلدان يمكنها أن تعاني من الجفاف، بل تعاني منه فعلاً. ويؤكد أعضاء آخرون في الفريق العامل على أهمية تحسين تنفيذ الإطار القائم؛

(ب) ثانياً، إن النهج الاستباقي لإدارة آثار الجفاف عن طريق الاستثمار في القدرة على التحمل من خلال تدابير استباقية من قبيل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه يميز اتفاقية مكافحة التصحر باعتبارها رائدة مستتيرة لديها القدرة على إحداث فرق عملي في تحقيق أهداف اتفاقيات ريو وأهداف التنمية المستدامة الأخرى؛

(ج) ثالثاً، برز بالفعل النهج الشمولي الذي قاده ودعت إليه لجنة مكافحة التصحر، بالعمل بالتنسيق مع العمليات والشركاء الآخرين ذوي الصلة، بوصفه النهج المفضل لجميع الأطراف التي كلفت الفريق العامل بمتابعته. وقد أعيد تأكيد صحة ذلك في جميع أعمال الفريق واستنتاجاته؛

(د) رابعاً، يمكن في المستقبل تحديد هدف عالمي - مثل هدف 1,5 درجة الذي استخدمه اتفاق باريس - لعمل اتفاقية مكافحة التصحر بشأن الجفاف على الصعيد العالمي، وترجمته إلى التزامات سياسية على الصعيد الوطني من جانب صانعي السياسات الوطنية بنفس الطريقة التي حددت بها بلدان كثيرة أهدافاً لتحديد أثر تدهور الأراضي. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تحديد الأهداف على مستوى مستجمعات المياه داخل البلدان وفيما بينها، وكذلك إلى المستوى المحلي ومستوى مقدمي خدمات المياه، ويتطلب مشاركة القطاع الخاص؛

(هـ) خامساً، يجب أن يستتبع التغلب على آثار الجفاف السلبية الناجمة عن التغيرات في المناخ وفي استخدام الأراضي على حد سواء عملية تعلم مستمرة ومتكيفة على جميع المستويات، بما في ذلك القيادة على الصعيد العالمي والممارسات الجيدة لتمكين المطابقة الميدانية للبيانات.

51- ومن الواضح أن إعداد ترتيبات جديدة لتوجيه عمل اتفاقية مكافحة التصحر بشأن الجفاف سيسغرق ما لا يقل عن سنتين إضافيتين لتحضيره في شكل مشروع قبل أن يكون جاهزاً للتفاوض عليه والاتفاق بشأنه من جانب الأطراف، ومن المرجح جداً أن يستغرق الأمر وقتاً أطول بكثير لمتابعة أي خيار ملزم قانوناً. وفي غضون ذلك، تود أطراف كثيرة أن ترى تحليلاً أوضح لفعالية إطار السياسات الحالي الجديد نسبياً، بما في ذلك توضيح أي ثغرات، ليرافق أي مقترحات لوضع صك عالمي جديد للسياسات. وسيطلب هذا التحقيق المستمر في الفعالية أيضاً عملاً كبيراً (وهو جارٍ) لوضع وتطبيق مؤشرات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي 3. ولذلك، فمن المرغوب فيه ومن الممكن أن تستمر جميع

هذه الأنواع الثلاثة التكميلية من التوصيات (تحسين الترتيبات القائمة، وإقامة شراكات جديدة، ومواصلة المناقشات بشأن الترتيبات الجديدة) بالتوازي خلال فترة السنتين المقبلة. ويجب أن تستتبع مكافحة آثار الجفاف السلبية في ظل التغيرات في المناخ وفي استخدام الأراضي عملية تعلم مستمرة وتكيفية على جميع المستويات.

خامساً - توصيات مقدمة إلى الأطراف لتبث فيها خلال الفترة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف

52- تتمثل توصيات الفريق العامل فيما يلي:

(أ) تحافظ جميع الأطراف على التزامها الحالي باتباع سياسات وشراكات منسقة وتعزيز تدريجي لتنفيذ إدارة مخاطر الجفاف وآثاره على جميع المستويات كعملية مستمرة. وينبغي تعزيز الترتيبات القائمة للتخفيف من آثار الجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، وبدء أنشطة إضافية تتماشى مع المستوى الملحوظ للالتزام والطموح العالميين الراسخين في نص الاتفاقية⁽³³⁾ لتطبيق المراقبة المنهجية والمعارف العلمية وعملية إعادة التقييم المستمرة لتحسين فعالية وتنسيق التعاون الدولي وتيسير تنفيذ الخطط والأولويات الوطنية. وترد مجالات العمل الرئيسية في التوصيات من (ب) إلى (ز). وينبغي للأطراف أن تنشئ آلية لمناقشة ما إذا كان قد تكون هناك حاجة إلى ترتيبات مؤسسية جديدة⁽³⁴⁾، وما هي هذه الترتيبات، لزيادة تعزيز فعالية اتفاقية مكافحة التصحر في إبطاء مخاطر الجفاف وتحويلها في إطار الاتفاقية وخارجها (انظر التوصية (ح)). وينبغي للأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، حيثما أمكن، أن تسعى في الوقت نفسه إلى التعامل مع المخاطر ونظم إدارة المخاطر الأخرى، وأن تجد فوائد مشتركة تتجاوز القدرة على تحمل الجفاف، وأن تتجنب الآثار السلبية. وعموماً، ينبغي للأطراف أن تدعم الدور المتنامي للنهج الاستباقي للاتفاقية والثقة المتزايدة فيه، وأن تدعو إلى اجتماع القوة والزعامة بشأن الحلول الأرضية لمخاطر الجفاف وآثاره؛

(ب) ينبغي للأطراف أن تطلب إلى الأمانة أن تشجع وتدعم مجتمعات التعلم والممارسة على مواصلة التعلم المشترك والتعاون في قضايا مخاطر الجفاف وإدارته. وينبغي أن تتعامل مجتمعات التعلم والممارسة هذه مع المجتمعات المحلية القائمة على وجه الخصوص وأن تساعد حيثما وُجد طلب من القاعدة إلى القمة. وينبغي لها، في الوقت الذي تساهم فيه في الولاية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر بشأن الجفاف، أن تشجع على إشراك أصحاب المصلحة على جميع المستويات (لا سيما دون الوطنية)، وفي المجالات العامة والخاصة والمدنية (ولا سيما ممثلي الفئات الضعيفة والنساء). وتشجّع مجتمعات التعلم والممارسة على الاستفادة من الأدوات والأنشطة وإدماجها في مجموعة أدوات مكافحة الجفاف الواردة في اتفاقية مكافحة التصحر. وتدعم أمانة اتفاقية مكافحة التصحر نشر الدروس المستفادة في مجتمعات التعلم والممارسة على عمليات الاستعراض والسياسات الوطنية والإقليمية والعالمية المناسبة في إطار هيئات وعمليات اتفاقية مكافحة التصحر ونهجها الشمولي في التصدي للجفاف مع الاتفاقيات الأخرى وعمليات الأمم المتحدة واتفاقياتها الأخرى التي تتصدى للجفاف؛

(33) انظر الديباجة الشاملة في الصفحة 4 من نص الاتفاقية.

(34) مثلاً لجان الصياغة المكلفة، وفرق العمل، والأفرقة التوجيهية، ولجان التحقق و/أو الفحص، ولجان مراجعي الحسابات أو مجالس التقييم المكرسة، وما إلى ذلك.

(ج) ينبغي للأطراف، بمساعدة المؤسسات الإقليمية، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، أن تنشئ نظماً للرصد والإنذار المبكر والعمل تكون متاحة وشاملة وفعالة لدعم النظم الإيكولوجية والمجتمعات والاقتصادات القادرة على تحمل الجفاف. وينبغي النظر في النهج الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بمسائل مثل نظم الإنذار المبكر، والتجارة عبر الحدود، وإدارة المياه عبر الحدود، والهجرة، والأمن/الاستقرار. ويمكن لمراكز أو شبكات الامتياز الإقليمية ومجتمعات التعلم والممارسة أن تكون ذات قيمة كبيرة، حيث تجمع بين الحالات والحلول المماثلة. وينبغي أن تقدم أمانة الاتفاقية الدعم لجمع الخبرات الإقليمية، فضلاً عن تحليلها وإدماجها في عمليات الاستعراض والسياسات العالمية؛

(د) ينبغي للأطراف أن تدعم الأمانة والمؤسسات والهيئات المناسبة لاتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لتعزيز قدرتها على تقييم فعالية الإجراءات الاستراتيجية للاتفاقية في التصدي للجفاف. وينبغي أن تشمل التقييمات قياساً نوعياً وكمياً لآثار الجفاف على النظم الإيكولوجية والمجتمعات والاقتصادات، والاختلاف الذي تحدثه القرارات البشرية المتخذة أو المتبقية التي يتعين اتخاذها، وتكاليف وفوائد العمل مقابل التفاعل عن العمل. ويمكن لمراكز أو شبكات الامتياز الإقليمية ومجتمعات التعلم والممارسة أن تقدم معلومات قيمة. وينبغي أن تغذي التقييمات عمليات أخرى تكميلية جارية لاتفاقية مكافحة التصحر وعمليات الأمم المتحدة الأخرى التي تتصدى لمخاطر الجفاف؛

(هـ) ينبغي للأطراف أن تدعو الأمانة والآلية العالمية وغيرهما من الهيئات المناسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى توفير معارف ودعم تقنيين إضافيين لتنمية القدرات الوطنية، وعملية تقييم عالمية لدراسة وتحديد الاحتياجات والفرص التمويلية لأنشطة إدارة الجفاف فيما يتعلق بالأنشطة الموجودة بالفعل. وينبغي لعملية شاملة أن تستكشف آليات تمويل متكاملة يمكن أن تدفع الخزانات الوطنية ومجتمع التمويل الوطني والدولي، الخاص والعام على السواء، للاعتراف بعائدات الاستثمارات، وأن تحدد في الوقت نفسه وتقلل الحوافز الضارة التي تؤدي إلى تفاقم تدهور الأراضي ومخاطر الجفاف. وينبغي أيضاً التوجه إلى منظمات التعاون المالي القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل مزيد من التعاون. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للآليات المالية التي تمكن أصحاب المصلحة المحليين المتضررين من الجفاف من الاستثمار بشكل مربح في قدرتهم على التحمل لأنهم يعرفون على أفضل وجه ما هو ممكن ومفيد ويولد فوائد مشتركة ويجنب الضرر⁽³⁵⁾؛

(و) ينبغي للأطراف أن تدعو أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية إلى القيام، مع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين المعنيين، بتقييم العمليات الحالية ومستويات التمويل اللازمة لإدارة الجفاف، بغية تحسينها وتعزيزها. وينبغي للأطراف أيضاً أن تدعو عملياتها العالمية الأخرى ذات الصلة، مثل برنامج الحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، وتمويل التنمية، والانتعاش الأخضر إلى الاعتراف بعملية اتفاقية مكافحة التصحر ودعمها. وينبغي أن يأخذ ذلك في الاعتبار العوامل التي تمكن أو تمنع تنفيذ السياسات والإجراءات لدعم الأنشطة على الصعيد (دون) الإقليمي والوطني. وينبغي لاتفاقية مكافحة التصحر أن تعقد منتدى عالمياً لجميع الوكالات والجهات الفاعلة ذات الصلة لاستخلاص الحصيلة وتقييم واستعراض التمويل الفعال للتخفيف من آثار الجفاف. وينبغي أن توفر للبلدان توجهاً واضحاً فيما يتعلق بمختلف مصادر التمويل التي يمكنها الوصول إليها. وينبغي أن تزود أيضاً المجتمع الإنمائي العالمي بتوجيه واضح من حيث الرصد والتقييم والدروس الناشئة وأي مسائل متبقية يتعين معالجتها. وسيسترد ذلك بجهود التنسيق الجارية مع آليات وعمليات التمويل الأخرى ذات الصلة للحد

(35) بدأ عدد من الصناديق العالمية الحالية المعنية بالمناخ في الآونة الأخيرة في التعامل مع هذه الملاحظة.

من مخاطر الكوارث، وتمويل المناخ (بما في ذلك صندوق التكيف)، والأمن الغذائي والمائي، والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية، وجدول أعمال التمويل الأوسع لعام 2030 وما بعده. وينبغي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن تفعل ذلك بعرض تقييمها العالمي للنتائج المحصل عليها من الاستثمارات (كما هو موضح في التوصيتين (د) و(ه)) على المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، وتسهيل الضوء على عائدات الاستثمارات. ومن شأن ذلك أن يوفر أساساً أوضح لمناقشة مزيد من هذه الاستثمارات في ضوء الاحتياجات المتغيرة بسبب تغير المناخ والعوامل المتسارعة الأخرى⁽³⁶⁾؛

(ز) ينبغي أن تواصل اتفاقية مكافحة التصحر تقوية وتعزيز الشراكات الاستراتيجية القائمة وإقامة شراكات استراتيجية جديدة على جميع المستويات، وعبر القطاعات، ومع مختلف المنظمات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني. واستناداً إلى المناير القائمة، مثل برنامج الإدارة المتكاملة للجفاف، والإطار العالمي للعمل من أجل مواجهة ندرة المياه في الزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، ينبغي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مع شركاء آخرين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، أن توفر آلية تنسيق عالمية بشأن الجفاف لتعزيز التعاون المتعدد المستويات والمتعدد القطاعات مع المنظمات والمبادرات الدولية والإقليمية والوطنية. وستشمل هذه الآلية مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، ووكالات التنمية، والقطاع الخاص، ومراكز المعرفة، وشبكات التعلم والممارسة المحلية والإقليمية، ومراكز الامتياز، ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي لها أن تفعل ذلك بتقديم معلومات استراتيجية وعرض النتائج المحققة على أرض الواقع في التخفيف من مخاطر الجفاف وتحويلها. وسيمكّن ذلك من خلال التقييم العالمي (في التوصيات (د) و(ه) و(و))، وبناء المؤسسات الإقليمية (كما هو موضح في (ج))، ومجموعات التعلم والممارسة (كما هو موضح في (ب))؛

(ح) قد ترغب الأطراف في النظر في عملية أخرى لمواصلة مناقشة ما إذا كان يمكن وضع مبادرات أخرى أو ترتيبات مؤسسية جديدة وما هي هذه المبادرات والترتيبات (مثلاً بروتوكول الجفاف أو الإعلان السياسي أو غيرهما). ويمكن أن تركز هذه المبادرات والترتيبات على تعزيز نهج عالمي أكثر اتساقاً واستباقية للتخفيف من مخاطر الجفاف وآثاره وتحويلها على جميع المستويات من جانب اتفاقية مكافحة التصحر ونظم الأمم المتحدة ككل والأطراف في كليهما.

(36) قد تكون هناك حاجة إلى إجراء هذه التقييمات وتوقعها لدعم عملية استخلاص الحصيلة العالمية لاتفاق باريس وغيره من المناقشات العالمية بشأن الانتعاش الأخضر العالمي وعقد الأمم المتحدة المتعلق بالإصلاح، ولكن نظراً للتركيز اللازم على الاستثمارات في إدارة الأراضي للتخفيف من مخاطر الجفاف، ينبغي في الأمثل أن تقودها اتفاقية مكافحة التصحر إن أمكن الاتفاقية أن تفعل ذلك.

Annex

Consideration of Pathways

[English only]

1. In line with its Terms of Reference (ToRs), the intergovernmental working group (IWG) considered options for appropriate policy, advocacy and implementation measures at all levels to address drought effectively under the Convention, in the context of a wider holistic and integrated approach to disaster risk reduction and enhancing the resilience of communities and ecosystems. An indicative range of required options available was presented at the fourteenth session of the Conference of the Parties (COP 14).³⁷ Initial reflections on some of these options were presented in the Interim Report of the IWG at the nineteenth session of the Committee for the Review of the Implementation of the Convention (CRIC 19)³⁸ and in the ongoing discussion of the stock-take and review (table).

2. A brief overview of each of the identified pathways is presented in the following paragraphs, in line with the findings from the Stock-take (highlighted in the table). Some members of the IWG have expressed the wish to further define and refine the presentation of these through additional work to be carried out before the COP. Any additional contributions may be presented to the COP as an additional IWG publication alongside an intended blue paper to document the background and process of the IWG, and/or a new working group could be convened to take up this task following the COP.

“Business as Usual”: A continuation of present efforts at national, regional and global level in the presence of climate change and increasing pressure on natural resources from various sides (land and water use for agriculture, industry, humans, settlements, etc.) with multiple mutual interferences will increase the systemic and cascading risks from drought, and lead to ever increasing negative impacts, particularly in territories of those Parties with already strong desertification trends, high dependencies on land and water for livelihoods and the economy, strong negative impacts of climate change and low capacities to design and implement drought and related policies.

“Improved national action”: Continued global focus on improving national level policy actions reaffirming the subsidiarity principle approach to reach the affected areas and populations in each country (no change of approach – a COP decision would call on Parties to improve national policies and implementation) and request support, if needed, from other levels to strengthen national drought resilience capacities and implement strong measures through the synergies of cooperation at higher levels.

Continue strengthening policy coordination and implementation through national commitments to existing global policy standards and reporting processes to track implementation. Existing, but mostly weak regional and global partnerships would continue to support these. To some extent, the United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD) reporting process already offers countries a systematic global protocol for the four-yearly monitoring of national inventory of land areas, resident population numbers, and genders exposed to drought.³⁹ This is complemented by an annual CRIC and a bi-annual decision-making process in the form of the COP.

This can be progressively further enhanced, standardized and methodologically supported to more directly, coherently and uniformly take stock of the status and effects caused by drought and/or management of drought on: reserves of water, pasture, staple foods, contingency finance and institutional capability within these areas and groups. This should include updated plans in place in each community, watershed, country and region to withstand drought risks, thereby better informing national policy and budgeting and contributing to reducing vulnerability. The available communication channels and rationale for all groups to

³⁷ See: <https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2019-07/ICCD_COP%2814%29_16-1910485E.pdf>.

³⁸ See: <https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2021-07/ICCD_CRIC%2819%29_6-2105845E.pdf>.

³⁹ See: <<https://www.unccd.int/news-events/unccd-unveils-new-guidance-land-degradation-and-drought-reporting>>.

engage in the four-yearly inventory process could be progressively clarified by practical examples of success.

3. Through the existing Drought Toolbox and Drought Initiative, the UNCCD could continue accelerating support and guidance to Parties to fill gaps identified at the national level and enable (compare table):

- Regular monitoring of drought risks, exposure and impacts on land, water ecosystems, communities and economies (not only meteorological effects – see figure 2) and improved use of monitoring to trigger decisions by policy makers.
- Translation of drought vulnerability/impacts into financial and economic terms and national economic accounting to sensitize decision-makers to take drought risks into account in (sectoral) policy-making.
- Formation of business cases for private actors and development banks to assure sufficient national investments in drought preparedness, alongside continued public support, where needed.
- Governance systems connecting across scales to manage drought, including the integration of drought management into planning budget allocation and financing systems.

“Strengthened global support and improved national action”: A more concerted articulation of policy, target-setting, tracking, learning and funding at the global level enables countries to inspire and support increased national level actions (a COP decision would propose to establish a global target and measurement system for Strategic Objective 3 (SO3), a process for a review of impacts under the Convention and an interface for the holistic global approach to drought together with other conventions and processes to be hosted by the UNCCD) and improved and accelerated funding arrangements at global level.⁴⁰

4. UNCCD could continue accelerating support and guidance to Parties to fill gaps identified at the global level (see table):

- Periodic global monitoring of drought risks, exposure and impacts on land, water ecosystems, communities and economies (both observing impending climate hazards and engaging with the significance of anthropogenic drivers and management decisions) and warnings of needs for proactive early actions through improved sustainable land management.
- Better use of trans-regional economic forums for assessing financial risks and capabilities, including & linking trade, health mobility and other aspects of world economic risk and recovery (e.g. the World Economic Forum, the Organisation for Economic Cooperation and Development and the Group of Twenty).
- Availability of catalytic global financing mechanisms to trigger the redress of the immediate human causes⁴¹of drought exposure and vulnerability.
- Increased specificity of wording, targets, time frames, processes and country responsibilities in an updated and renewed global commitment to improve drought management and reduce drought impacts (whether in form of COP decisions, political declarations, agreements, protocols, etc. – to be decided following the articulation of targets and reconfirmation of maximum consensus).

⁴⁰ As of COP 13 already positive steps have been taken toward this, which include the significant work of the UNCCD with the Drought Initiative, the IDMP.

⁴¹ All aspects determined by human decisions and/or lack of decisions about issues that are within humans power to determine and regulate e.g. concerning the use of land, water, institutions, laws, economic development strategies, trade, cooperation, conflicts, or others).

5. To provide leadership for multi-scale and inter-sectoral disaster risk management, an interagency convening process is already provided for under the Convention. Furthermore, the Integrated Drought Management Programme (IDMP) continuously enhances collaborations in support of the UNCCD, among the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), the Global Water Partnership (GWP), the World Meteorological Organization (WMO) and other partners working within the framework of the Drought Initiative. Furthermore, within the framework of the Global Framework for Water Scarcity Agriculture, the secretariat to the UNCCD regularly coordinates many agencies, including the United States Drought Management Center at the University of Nebraska, the FAO, WMO, GWP, International Water Management Institute and the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, with the wider United Nations Water group, which includes these and other agencies. The Environment Management Group of the United Nations Environment Programme offers an additional coordination forum which could also report any relevant actions on drought to the UNCCD.

6. Possible additional global policy declarations, decisions, agreements, annexes or protocols⁴² to mitigate drought risks and impacts have been under discussion since COP 13 and formally documented at COP 14. However, there is no consensus yet on this and a significant number of Parties have expressed concerns about proposals to establish new legal or funding frameworks. They would prefer to first assess and strengthen the effectiveness of the existing arrangements. To enable consideration and negotiation by the Parties,⁴³ these should be set out in such a way as to sufficiently identify their intended implications for the effective implementation of the Convention at all levels. Any legal or financial implications (should there be any) likely to concern any Parties should also be laid out and clarified before they are agreed and accepted.

7. A decision by the COP could set in motion the preparations needed for this pathway at different levels of ambition and degrees of binding. At a low level, the existing tools could be further strengthened. At a higher level, it would likely require at least one drafting committee process with clear ToRs to prepare such an instrument over a time period of at least one biennium before any draft policy instrument could be ready for review and negotiation amongst the Parties.

8. **“Improved national action and strengthened regional support”**: Countries improve national drought systems and also convene at the regional level to further boost national level and transboundary actions and accelerate learning, building more practical exchanges, processes and institutional capacities with regional partners with whom they already share borders, sometimes rivers systems and sometimes policies, which have similar ecosystems and capacities and more private sector actors able to act across borders (a COP decision would call on Parties, Regional Economic Communities (REC) and partnerships to improve regional-level actions for learning and exchange, including the scheduling of annual intersessional meetings to review progress toward SO3 and report on this to the COP with support from the secretariat).

9. **“Improved national action and strengthened regional support” pathway**: Although it is often assumed that global initiatives (see previous option) include activity at the regional level, in practice this does not always happen. To enable more regional-level actions, the COP could call on regional-level bodies and groups; or, regional-level bodies, countries and groups could voluntarily decide to take action.⁴⁴ Specific regional guidelines/recommendations can be tailored to the climate, environment and social

⁴² <<https://www.unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2021-07/UNEP%20report.pdf>>.

⁴³ In the event that not all Parties would have the desire to commit to a more clearly defined common global protocol for tracking and raising resilience to drought than is already in place in the form of the UNCCD and the existing Sustainable Development Goals, targets and indicators, a voluntary guideline could offer an optional supplement. In the case that all Parties in some regions would desire to adopt and adhere to a more articulated global protocol, but that those in other regions would not, then an amendment to the relevant regional annexes of the Convention could be an option – see the study by UNEP mentioned in previous note.

⁴⁴ The stocktake identified the Partnership Initiative for Sustainable Land Management (PISLM), a sub-regional CBO that promotes SLM projects in the wider Caribbean as an example of a promising sub-regional level initiative.

characteristics of the regions, whereas global guidance often remains too general. In some cases, regional guidance is for the purpose of information sharing/guidance to then promote action at national level. In others, there are regional level processes, economies and decision-making that require specific attention. These could be significantly accelerated by a specific call from the COP on relevant financing mechanisms or partnerships, including the Global Environment Facility, RECs, transnational river bodies and the countries themselves, to provide support for the acceleration of proactive regional policy, implementation and partnerships through (see table):

- Regional/and sub-regional programmes for knowledge exchange and capacity strengthening to improve assessment, monitoring and more proactive earlier warnings/action triggers. Regional Early Warning Systems to be closely linked to national ones⁴⁵
- Better use of sub-regional forums to build assessment capabilities and connections to regional economic cooperation, including transboundary resource management.
- Identification of financial and economic returns on the use of traditional financing instruments and of innovative financing instruments, such as insurance products, bonds, microfinance, drought funds; sufficient availability and use of such instruments.
- Regional-level capacity building and networks for capacity development and exchange of knowledge are in place and connected with global-level institutions.

10. A decision by the COP could establish a process for regional-level SO3 learning to be convened in each region during intersessional years, and for a report on these sessions to be provided to the COP in future years with support from all regional partners and other partners concerned, and additional facilitation from the regional facilitation staff of the secretariat to the UNCCD, if needed.

11. **“Systematic intensification of coherence and cooperation across all levels”**: A comprehensive strategic approach articulating policy and target-setting at the global level *while also* engaging more regional-level actions integrating all of the above

12. **“Systematic intensification of coherence and cooperation across all levels” pathway**: A simultaneous enhancement of efforts against drought at all levels, from global to national (including strong sub-national), is the best way to account for the strengths and weaknesses of each of these levels, leaving responsibility to the lowest level possible to support local solutions but provide support where the lowest level is overburdened or not suitable (subsidiarity principle). Given the increasing risks and impacts of drought in the most vulnerable areas and the extent to which these are avoidable through a proactive approach, it is desirable to accelerate progress to the greatest extent possible. In the event that all options could be activated simultaneously, this would require and represent the highest level of strategic policy coherence and coordination effort. If agreed and enacted by all Parties and observer institutions, this should then obtain the fastest, deepest and most sustainable results. However, concerted advocacy to mobilize necessary resources, processes and monitoring of implementation for periodic reality checking and course correction will remain essential for all Parties and observers to remain informed and convinced of effects and effectiveness at the ground level.

13. Continuous dialogues at all levels would be needed to strengthen the linkages both horizontally and vertically. Continuous gap analyses and network analyses should be activated from the global level to identify and strengthen the weakest links at each level, unlocking, relinking and lubricating the learning curves, and leaving no one behind. The establishment, periodic use and refreshment of a global assessment, including upward and downward linkages, could provide a focus and collective learning process for this purpose.

⁴⁵ Some examples of this are already happening, but more is still needed.

This should be an explicit and integral part of any point of reference for every national policy framework addressing drought risks.

14. IWG members would like to articulate further cross-cutting options that could lead to more vertical and horizontal coordination: ownership-responsibility-accountability, communication, access to information and the meaningful participation of indigenous people and local communities. This should detail how and by whom the options should be implemented (e.g. specific policies, institutions or initiatives for improved drought management). More details could be provided concerning the roles of various United Nations agencies and processes, as well as various types of capacities, coordination and knowledge exchange needs at different levels and across levels.

15. The anticipated effects on drought risks affecting populations and ecosystems could be expected to vary (as in figure 3), depending on the approach and anticipated pathway to be taken.

16. The options were considered and discussed as a series of pathways, including a pathway for strengthened global support. Sketching out these pathways (as in figure 3) raised many questions due to the continuing absence of systems for monitoring and tracking progress towards the SO3. The pathways can only be sketched hypothetically and are not based on any monitoring systems or databases. Tracking these pathways in a more scientific way would require the identification of methods that could be used to define and measure progress so that the effectiveness of the options could be fully evaluated and compared. This lack of data was troubling for some group members, raising concerns that would require time and attention to develop and resolve. Some group members find this figure unhelpful and potentially misleading.

Figure 3
Conceptual sketch illustrating potential pathways, combining options at different levels and their assumed effects which could be systematically monitored and verified subject to the proactive choices to be made by Parties

